

تراكي اليمني حول جذور القضية الجنوبية

سوية تعود الى حرب 1994

مشهد المنصه الاحتفالية في ذلك اليوم كفيلاً بالإفصاح عن مهندسي ومصممي حرب صيف 1994م والتي كان الهدف من ورائها، الإلغاء التام والكلي للوجود السياسي للجنوب وإنهاء شراكته

وحده بتحقيق الهدف الرئيسي من الحرب الموجهة إلى الجنوب لإلغاء وجوده السياسي وكان لابد من استكمال هذا المشروع بتدمير الارث السياسي والمعنوي والمؤسسي للدولة في الجنوب وتخريب تراثها السياسي والإداري ونظامها المالي والقانوني والقضائي، والعمل على التخلص من المؤسسات الاقتصادية والقطاع العام من خلال عمليات ممنهجه لحساب المتنفذين العسكريين والسياسيين والزعامات والوجاهات القبلية كما صودرت لصالح هؤلاء مزارع الدولة والتعاونيات الزراعية والخدمية وكانت هي عماد الجنوبيين في حياتهم المعيشية. وفي تلك الساعات تم القذف بعشرات الآلاف من العمال والموظفين والكوادر الإدارية إلى سوق البطالة أضافه إلى تسريح ومقاعدة عشرات الآلاف آخرين من العسكريين العاملين في القوات المسلحة والأمن والشرطة ضباطاً وجنوداً وتم وضعهم خارج نطاق العمل بحد أدنى من الحقوق وبعيداً عن مواد الدستور والقوانين والأنظمة الإدارية

تفكيك البنية الوطنية للجنوب

أن تفكيك البنية الوطنية المعاصرة للجنوبيين ظلت المهمة الرئيسية لسلطة 7 يوليو وتحالفاتها السياسية التقليدية القبلية والدينية وكان الهدف الأول لها على هذا الصعيد طمس الهوية الحضارية للجنوب بمعنى ضرب كل تواصله مع العصر الحضاري الراهن ومضمونه "الحداثة" وكان الهدم يطل كل منجزاته المادية والمعنوية ذات الصلة بالحداثة، فعملوا بداية على تبديل مواقع ومكانة الطبقات والفئات الاجتماعية الحديثة من خلال وضعها في أترتبه الدنيا من بعد إقرارها بأساليب متنوعة من ضمنها تلك الممارسات التي اوضحناها في أفرقه السابقة فيما يتعلق بتدمير الدولة ومؤسساتها وتسريح العاملين فيها ومقاعدهم قسراً عسكريين ومدنيين إضافة إلى العمل بشتى الوسائل لإعادة إنتاج المجتمع القديم، بتمكين رموزه التقليدية من بعض المقدرات الاقتصادية للجنوب تحت بافظات براقه وشعاراته بشأن تصحيح الأخطاء والمظالم الناتجة عن قرارات التأميم الاقتصادية والعقارية. وكان هذا الأسلوب يتم في سياقات عديده لتشكيل قاعدة زبائنه لهم في الجنوب تتبع المراكز العليا للسلطة من أجل تسخيرهم لتنفيذ مهام خاصة ذات أبعاد سياسية صراعية وعصبوية ولتفكيك المجتمع في أرياف الجنوب والقيام بزعة أوضاعه واستقراره بمحاولات تفجير النزاعات والثارات القديمة، وتشجيع الانتقام السياسي باستخدام الوسائل والأساليب ذات الطابع الإرهابي، وتهينة الظروف المناسبة لتطبيق هذه السياسة من خلال تفريخ المديرات باستثناء عواصم المحافظات من الوجود الإداري والأمني النظاميين وتغيب جُل الأشكال المعبرة عن حضور الدولة وتعميم ظاهرة انتشار وحمل السلاح والترويج له بصورة منتظمة في محافظات الجنوب كافة وإتاحة الفرص لانتشار الأعمال المافياوية وطابعها الأخلاقي أما التوجه الثاني على هذا الصعيد كان إلغاء مناهج التربية والتعليم ذات الطابع الحدائي من مجموع المقررات الدراسية وتعميم المواقف والأخلاق السلبية تجاه المرأة ودورها في المجتمع وإلغاء المكتسبات الإنسانية التي نالتها المرأة في النظام السياسي السابق في الجنوب.

كما اتخذت سلطة 7 يوليو الإجراءات العملية كافة والتي تضمن لها تفكيك البنية

الوطنية للجنوب بما في ذلك قبوله الأوضاع السياسية والاجتماعية والمعيشية بما يتناسب وعقلية وهيمنة السلطة على الجنوب بقبضة حديدية وفي هذا الصدد أمعنت السلطة في الممارسة الممنهجه لتحويل المواطنين في الجنوب إلى رعايا وتوابع واتخذت في سبيل ذلك أربعة أساليب عمليه :-

الأول: زرع الروح الانهزامية لدى الجنوبيين وزعزة الثقة بأنفسهم من خلال أهانه تراثهم النضالي وتحقير رموزهم النضالية والسياسية عمداً وانتزعت المعالم التاريخية المجسدة لوجودهم السياسي والمميزة لشخصيتهم الوطنية في أطار مشاركتهم في الوحدة اليمنية.

الثاني: فرض المنظومه السياسي والاجتماعية والتقليدي التراتبية للجمهورية العربية اليمنية في الحياة اليومية في الجنوب بتعميم ثقافة المنتصر الاستعلائية وعقليته السياسي التي تحتكم للموروث الاجتماعي الذي يحدد مكانة الإنسان بالانتماء العائلي والسلافي والعرقى أو بالغنى بمقدار ما يملك من المال والعقار

الثالث: حُكم الجنوب بقوانين حالة الطوارئ من دون الإعلان عنها والتي تجيز للسلطة إطلاق يدها في ممارسة العنف الرسمي واستغلت ذلك في إشاعة الفوضى والانتهاكات القانونية وتقسيم الناس إلى كثير من المستضعفين وقلة من الأقوياء المنتصرين.

الرابع: الأمعان في تصوير الجنوبيين عاجزين عال على غيرهم من خلال التنكر الاعلامي المستديم في السياسة الاعلامية للنظام القديم لما يسهم به الجنوب في الدخل القومي ورفد الخزانة العامة للدولة، وبالتضخيم المبالغ فيه حد الكذب الصريح بشأن المصروفات التنموية على المحافظات الجنوبية.

رفض الجنوبيين ومقاومتهم لسياسات الضم والإلحاق:

عند التامل بتأن وبهدوء بعيداً عن الانفجالات والانحيازات العاطفية، مع أو ضد نجد القضية الجنوبية منسوجه بشكل محكم من تلك الجذور وتجلياتها المادية والمعنوية، في حياة الجنوبيين المعيشية اليومية، وفي تدهور مكانتهم الوطنية، وكانت الاحباطات والانكسارات هي العناوين الرئيسية في تفاصيل طموحات المواطن الجنوبي، وذلك قياساً على ما كان عليه هذا المواطن في ماضيه القريب

وزاد الطين بله لديهم، خيبة الأمل التي أصيبوا بها من أحزاب المعارضة السياسية التقليدية والتي كانت تطالبهم بالبحث عن الحلول لمشكلاتهم بالتمركز حول الوحدة بما في هذا المطلب من إجبارهم على أن يتمثلوا عن واقعهم المعيشي بتفاصيله اليومي (بالقول بان الشعب اليمني كله يعيش هذا الوضع متناسين أن لا مجال للمقارنة بين الأسباب الفاعله في هذا الصدد بين الشمال والجنوب) فاسقطوا آمالهم في أحزاب اللقاء المشترك ومانلوها بالسلطة، وأداروا ظهورهم

لها وقرروا أن يمثلوا أنفسهم بأنفسهم في البحث عن حلول لواقعهم الأليم والمزري، واتجهوا نحو أخذ الأمور بأيديهم وقد وجدوا حوافزهم إلى اخذ زمام الأمور بأيديهم تزداد يوماً بعد يوم كلما تأكد لهم غياب الإرادة السياسية لدى السلطات للوقوف بشجاعه أمام المعضلات والمشكلات التي صنعتها سياساتها في الجنوب.

قاوم الجنوبيون كل سياسات النظام السابق القائم على الضم والإلحاق وطمس هوياتهم، ورفضوا الخضوع بأشكال شتى من المقاومة السلميه بما فيها الاحتفاظ بمسافة بينهم وبين السياسات التي أدارتها السلطة لإحتواءهم. واتخذت تلك المقاومة في ما بعد أشكالاً تنظيمية متنوعة مثل: اللجان الشعبية وحركة موج ثم حتم وظهور تيار إصلاح مسار الوحدة داخل الحزب الاشتراكي و تشكلت جمعيات للدفاع عن حقوقهم كان أرقى أشكالها جمعيات المتقاعدين العسكريين وجمعيات الشباب العاطلين عن العمل واختطوا أساليب جديدة في التعبير عن رفضهم لأوضاعهم التي تم قسرهم عليها بالاستفادة من مواد دستورية تسمح للمواطنين بالتعبير والتظاهر والاعتصامات وأخذت تلك الأشكال من التعبيرات الشعبية في الاتساع والتكرار وقامت السلطة بمواجهة الفعاليات الشعبيه والجماهيرية السلميه بالخروج على الدستور والقوانين واختارت أسلوب العنف الدموي ومطاردة القيادات الشعبية وزج الكثيرين منهم في المعتقلات وقد تفوق هؤلاء على السلطة أخلاقياً بالاستمرار بالنضال السلمي كلما أوغلت السلطة باستخدام القمع الأمني، وعدم الاستجابة للمطالب الحقوقية إلا بالقطاره وأساليب التفافيه وملتوية كان للفساد في جهاز أدوله دوراً فاعل في هذا الصدد أمعنت السلطة أكثر فأكثر باستخدام القمع الأمني والحلول الأمنية لمشكلاتها بعيداً عن المشكلات الحقيقية للشعب فزاد عدد الشهداء في المسيرات والاحتجاجات السلميه واكتسبت هذه المسيرات من بعد مضموناً جديداً تمثل في توديع مواكب الشهداء، مره بعد أخرى في ظل غياب أيه مساندة جماهيرية معتبره من محافظات الشمال للدفاع عنهم من ظلم السلطة وتغولها عليهم، فارتفعت الأصوات مجدداً بالنداءات من أجل التسامح والتصالح بين الجنوبيين ومن داخل هذا المضمار انبثق الشعور بالجنوبيه، وتبلورت الحركة الشعبية إلى حركه سياسييه من خلال تأسيس الفصائل المختلفه للحزب السلمي في الجنوب.

موقع الحراك السياسي السلمي من القضية الجنوبية

موقع الحراك السياسي السلمي في القضية الجنوبية والعملية السياسيه الجاريه اليوم في البلاد تتمثل في الحقائق المبينه ادناه، وهي :-

- 1 الحراك السياسي السلمي اسقط من نفوس المواطنين في الجنوب والشمال الخوف وكسر حاجزه عندما وتجاوز تقييد السلطة
- 2 زرع الروح الانهزامية وزعزة الثقة بأنفسهم بإهانه تراثهم النضالي وتحقير رموزهم النضالية والسياسيه.
- 3 تعميم ثقافة المنتصر الاستعلائية وعقليته السياسيه التي تحتكم للموروث الاجتماعي الذي يحدد مكانة الإنسان بالانتماء العائلي والسلافي والعرقى.
- 4 حُكم الجنوب بقوانين حالة الطوارئ من دون الإعلان واستغلت ذلك في إشاعة الفوضى والانتهاكات.
- 5 الأمعان في تصوير الجنوبيين عال على غيرهم من خلال التنكر الاعلامي المستديم في السياسة الاعلاميه للنظام القديم.

والمؤسسات الأمنية وغيرها من الأجهزة التنفيذية الحكوميه للاعتصامات والتظاهرات والمسيرات الجماهيرية، وفتح بذلك أفاق رحبه أمام نضال قطاعات وأسعه من الشعب للحصول على حقوقها ورفض التسلط عليها ومثل نموذجاً لانطلاق الثورة الشبابيه الشعبيه السلميه

2 كشف الحراك الجنوبي لا ديمقراطية النظام بل واستبداديه وزيف إدعاءاته بالحرص على الوحدة اليمنيه والوطنيه عندما واجه النضالات الشعبيه بالأساليب القمعيه معبراً بذلك عن الاستمرار في نهج الحرب

3 إن إصرار الحراك السلمي الجنوبي على مواصلة نضاله السياسي وصموده أمام عنف السلطة وخياراته الأمنية بالقدر الذي كشف عجز السلطة في تقديم أية حلول أوضح بما لايدع مجالاً للشك بأن حُل مشكلات القضية الجنوبية بتعدى الحلول الشكلية إلى الحلول الجذرية فالأزمه الوطنيه أزمه بنيويه تتطلب حلها تحولات سياسات تغييريه كبرى .

4 ساعد الحراك السياسي السلمي وبعد أن حقق لنفسه مكانة الحامل والرافع للقضية الجنوبيه على أن تقوم أحزاب اللقاء المشترك بإعادة تصوراتها بشأن القضية الجنوبيه وتعديل مواقفها بشأنها نحو مرونة أكبر وتفهم موضوعي مبتعدين عن الصياغات والمراوغه لمواقفهم تجاهها .

5 وأخذاً في الاعتبار للأبعاد سالفه الذكر من الاهميه بما كان اليوم أكثر من أي وقت التعامل مع الحراك بفصائله المختلفه وهي تمثل قطاعات وأسعه من الشعب في الجنوب والسعي من خلاله الحراك إلى كسب ثقة الشعب هناك خاصه ومن بعد الثورة الشبابية الشعبيه التي أوجدت مناخات وطنيه وأفاق مفتوحه وتغييريه نحو المستقبل والعمل على تطبيع جميع القوى السياسيه علاقاتها بالحراك السلمي في الجنوب.

وعلى كل ما سبق يمكن لنا أن نؤكد على أن القضية الجنوبيه جاء نتاجاً لكل تلك الأفعال والممارسات التي شكلت جذوراً لها وعلى ذلك نرى في الحزب الاشتراكي اليمني أن جميع الحروب الشطريه بين الدولتين السابقتين في كل من الشمال والجنوب والتي تمت باسم العقيدة أو باسم العقيدة وكذا الحروب والصراعات السياسيه الداخليه الشماليه الشماليه والجنوبيه الجنوبيه في كل من الدولتين جميعهما لم تنتج قضيه جويوه قضيه شماليه أو قضيه جنوبيه فكل تلك الصراعات جرت في سياقات وضمن شروط سياسيه داخليه مختلفه يجمعهما ويوحدهما ، أن الطابع السياسي لكل من الدولتين شمولى وكل منهما بطريقته الخاصه تراوحت بين الاستبداديه والتوتاليتراريه ... وعلى ذلك فمن غير الممكن قراءة التاريخ وتوصيف أحداثه بأثر رجعي كما لا يمكن محاكمة ونقد التجربة السياسيه في ماضي البلاد قبل قيام الجمهوريه اليمنيه ، بالمنطق الفكري السياسي ليوم ، لأننا لو فعلنا ذلك فسنجد أنفسنا أمام قراءه لا موضوعيه لا تاريخيه ولن نتمكن من أية إضافة نقدية للواقع ولن نخرج ابدأً بحلول موضوعيه لمشاكلنا .

إن القضية الجنوبيه وجدت وتشكلت وتبلورت مشكلاتها، داخل تاريخ الوحدة بالشكل الذي عبرت عنه الجمهوريه اليمنيه من بعد حرب 1994م، وهي بذلك نتاج موضوعي سياسي وتاريخي للحرب التي استهدفت إلغاء الوجود السياسي للجنوب وليس لأي سبب أخر، ذي صلح بالوحده اليمنيه أو برسالة دينيه أو بمشروع وطني تحرري ليبرالي وحدائي.

انتهى بعون الله تعالى